النظام المجلسي النموذج السويسري

تعد سويسرا مهد النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية النيابية, القائم على وحدة سلطة الدولة، وهو نظام ديمقراطي عادل مستقر فيها منذ أكثر من قرن ونصف من الزمن. وتعد سويسرا من الناحية الرسمية اتحاداً كونفدرالياً غير أنها من حيث بنائها وتركيبها الحكومي أشبه بجمهورية فيدرالية. وتتكون السلطات الفيدرالية في الاتحاد السويسري من ثلاث سلطات رئيسية وهي: الجمعية الاتحادية, المجلس الاتحادي, و السلطة القضائية الاتحادية

السلطة التشريعية الاتحادية

تأخذ سويسرا بنظام ازدواج الهيئة التشريعية ويطلق على البرلمان السويسري اسم "الجمعية الاتحادية" The Federal Assembly

وبحسب نصوص الدستور الفيدرالي، تعد الجمعية الاتحادية "السلطة العليا في البلاد" وهي تتكون من مجلسين هما: المجلس الوطني ومجلس الولايات، حيث انه لكل منهما اختصاصات متساوية.

(١) ـ المجلس الوطني The National Council: ويتكون من مئتي ٢٠٠ نائب يمثلون الشعب السويسري بأكمله، ويتم انتخاب هؤلاء الممثلين من قبل الناخبين المؤهَّلين، عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، وفقاً لنظام التمثيل النسبي، كل أربع سنوات، حسب مدة ولاية المجلس الوطني .

وتشكل كل مقاطعة او كانتون دائرة انتخابية Electoral Constituency. وتُوزع المقاعد النيابية على المقاطعات او الكانتونات حسب عدد سكانها بما يعادل مقعد أو نائب واحد لكل ٣٧.٥٠٠ نسمة ، ويجب أن يكون لكل مقاطعة اوكانتون مقعد واحد على الأقل، أي إنه يحق للمقاطعات التي يقل عدد السكان فيها عن ٣٧.٥٠٠ نسمة أن تنتخب نائباً واحداً عنها لعضوية المجلس الوطني.

(٢) ـ مجلس الولايات (أو المقاطعات) ويتألف من ٤٦ مستشارا وهم يمثِّلون مختلف المقاطعات او (الكانتونات) السويسرية، بحيث يمثل كل كانتون من الكانتونات العشرين نائبَان، ويكون لكل نصف كانتون من أنصاف الكانتونات الستة,

نائب أو ممثل واحد فقط. وتضع المقاطعات القواعد والأحكام المتعلقة بانتخاب ممثِّليها في مجلس الولايات.

ويَنتخبُ كلٌّ من المجلس الوطني ومجلس الولايات، من بين أعضائه، رئيساً (أو رئيسةً) لمدة عام واحد فقط، كما ينتخب المجلسان النائب الأول للرئيس والنائب الثاني أيضاً، ولا يُسمح بإعادة انتخاب أيٍّ منهم في العام التالي.

كما أن مدة ولاية أعضاء مجلس الولايات غير محددة بالدستور، إذ يشير الدستور انه لكل مقاطعة سلطة تحديد مدة عضوية ممثليها في هذا المجلس، إلا أن العرف قد جرى على أن تكون مدة هذه العضوية أربع سنوات.

لا يجوز لأي عضوٍ من أعضاء المجلس الوطني أو مجلس الولايات أو المجلس الفيدرالي (التنفيذي) أو المحكمة الاتحادية العليا، ان يجمع بين عضوية اكثر من هيئة.

السلطة التنفيذية الاتحادية او الحكومة السويسرية

وتتألف من المجلس الاتحادي (الذي يتكون من سبعة أعضاء يُختار من بينهم رئيس المجلس الاتحادي لمدة عام، ويكون رئيس المجلس في الوقت ذاته هو رئيس الاتحاد السويسري)، والمستشار الاتحادي، والإدارة الاتحادية المكونة من سبع وزارات.

(١) ـ رئيس الاتحاد السويسري خلافاً لما يجري عليه العمل في غالبية الدول الأخرى، ليس للاتحاد السويسري رئيس وزراء أو رئيس دولة، إذ يترأس أحد أعضاء الحكومة السبعة، كلاً من الاتحاد السويسري والحكومة الفيدرالية في آن واحد، وذلك لمدة سنة واحدة يجري بعدها انتخاب غيره، فلا يجوز تجديد انتخابه، إلا بعد مضي سنة على انقضاء ولايته السابقة.

وهذا ما نصت عليه المادة (١٧٦) من الدستور السويسري بقولها: "يرأس الاتحاد رئيس أو رئيسة المجلس الاتحادي. وتنتخب الجمعية الاتحادية رئيس المجلس الاتحادي ونائبه من بين أعضاء المجلس الاتحادي لمدة سنة. ولا يجوز إعادة الانتخاب لمدة سنة أخرى، كما لا يجوز انتخاب رئيس المجلس الاتحادي كنائب رئيس للمجلس للسنة التالية".

(٢) ـ المجلس الاتحادي يُعدّ المجلس الاتحادي (أو الفيدرالي)، أعلى سلطة قيادية وتنفيذية في الاتحاد السويسري.

ويتكون المجلس الاتحادي من سبعة أعضاء أو بمعنى أدق سبعة وزراء، يُشكلون ما يُسمى حرفياً بـ"مجلس الحكم الفيدرالي" (الحكومة الاتحادية). ويتم انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي لمدة أربع سنوات، بواسطة الجمعية الاتحادية اوالبرلمان الاتحادي مجتمعاً بمجلسَيْه في جلسة مشتركة, بعد كل تجديد شامل للمجلس الوطني.

ويجري اختيار هؤلاء الأعضاء من بين جميع المواطنين السويسريين والسويسريات، الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات المجلس الوطني. ويجب مراعاة تمثيل المناطق والجماعات اللغوية في المجلس الاتحادي تمثيلاً عادلاً.

وبعد انتخاب المجلس الاتحادي بهذه الطريقة، يجتمع لينتخب رئيساً له ونائباً للرئيس من بين أعضائه لمدة سنة واحدة، ولا يجوز إعادة انتخاب الأشخاص أنفسهم للرئاسة ونيابة الرئاسة لسنتين متتاليتين. ويكون رئيس المجلس الاتحادي رئيساً للاتحاد السويسري، أي رئيساً للدولة الفيدرالية السويسرية.

وتُتَّخذ القرارات في المجلس الاتحادي بأكثرية الأعضاء الحاضرين في كل جلسة، على أن لا يقل عددهم عن الأربعة، وأعضاؤه متساوون فيما بينهم، ويحكمون وفقاً لمبدأ القيادة الجماعية (أي بصورة دورية وفق نظام خاص بالتناوب).

يلزم الدستور السويسري المجلس الاتحادي أن يقدِّم إلى الجمعية الاتحادية، تقريراً سنوياً مفصَّلاً، حول إدارته للأعمال وعن حالة الاتحاد السويسري.

(٣) ـ المستشارية الاتحادية المستشارية الاتحادية هي المكتب الإداري للمجلس الاتحادي، ويتم إداراتها بواسطة "المستشار الاتحادي" وهذا الأخير تقوم الجمعية الاتحادية (البرلمان الاتحادي مجتمعاً بمجلسَيْه في جلسة مشتركة) بانتخابه، وذلك لمدة أربع سنوات.

(٤) ـ الإدارة الاتحادية وهذه الإدارة تقع على عاتق المجلس الاتحادي، فهو المسؤول عن ترشيد تنظيمها، ومتابعة تنفيذ الأهداف والمهام الموكلة لها.

وتُقَسَّم الإدارة الاتحادية إلى أقسام أي وزارات، ويرأس كل عضو في المجلس الاتحادي وزارة.

وبالتالي فإن الحكومة الاتحادية تقسم إلى سبع وزارات فقط، تتمثل في الآتي:

١ـ وزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية

٢ـ وزارة الشؤون الداخلية الفيدرالية

٣ـ وزارة العدل والشرطة الفيدرالية

٤ـ وزارة الدفاع والحماية المدنية والرياضة الفيدرالية

٥ـ وزارة المالية الفيدرالية .

٦ـ وزارة الشؤون الاقتصادية الفيدرالية

٧ـ وزارة البيئة والنقل والطاقة والاتصالات الفيدرالية

السلطة القضائية الاتحادية

وتتألف السلطة القضائية الاتحادية من أربع هيئات قضائية و هي

(١) ـ المحكمة الاتحادية العليا وهي أعلى سلطة قضائية في الاتحاد السويسري،

ويتم انتخاب أعضاء المحكمة الاتحادية العليا من قبل الجمعية الاتحادية (البرلمان) لمدة ست سنوات. حيث يتم انتخاب ٣٠ قاضي أصلي متفرغ و٣٠ قاضي غير متفرغ احتياطي.

(٢) ـ المحكمة الجنائية الاتحادية.

(٣) ـ المحكمة الإدارية الاتحادية

(٤) ـ محكمة التأمين الاتحادية

خصائص النظام المجلسي السويسري

١ـ تركيز السلطة في يد البرلمان الممثِّل للشعب وتبعية أو خضوع الهيئة التنفيذية له، إذ يقوم نظام حكومة الجمعية على أساس عدم المساواة وعدم التوازن بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، إذ يقوم هذا النظام على ترجيح كفة السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان على كفة السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة، ويكون للهيئة الأولى مركز الصدارة على الهيئة الثانية.

٢ـ يعهد البرلمان بالسلطة التنفيذية إلى عدة أفراد, وهم يشكلون الحكومة او الوزارة, ويختار من بينهم رئيساً لهم، يسمى رئيس الوزراء أو الوزير الأول أو رئيس الجمهورية, تمارس هذه الهيئة مهام الحكم وفق مبدأ القيادة الجماعية، وأحياناً يوكِّل البرلمان فرداً واحداً للقيام بمهمة السلطة التنفيذية، ويكون ذلك في أوقات الأزمات والظروف الاستثنائية التي تحتاج إلى سرعة التصرف والحزم في معالجة الأمور.

٣ـ لا يقوم هذا النظام على أساس الفصل بين السلطات، وإنما على اندماجها، ما دام البرلمان يجمع بين وظيفتي التشريع والتنفيذ. ولهذا فإن بعض الفقهاء يصنفونه ضمن أنظمة تركيز السلطات ، وفق الجانب الوظيفي.

كما ان الحكومة ورئيس الدولة منبثق من البرلمان ومسؤولون امامه.

٤ـ يكون أعضاء السلطة التنفيذية في نظام حكومة الجمعية مسؤولين سياسياً أمام البرلمان, الذي يستطيع عزلهم إذا انحرفوا بالسلطة عن هدفها المشروع وغايتها في تحقيق المصلحة العامة للشعب.